

## الفصل الثالث: معايير تصنيف نظم الحكم حسب معيار رئاسة الدولة

### المبحث الأول: النظام الملكي

#### المطلب الأول نشأة النظام الملكي وتقييمه

الفرع الأول: نشأة وتطور النظام الملكي.

الفرع الثاني تعريف النظام الملكي.

#### المطلب الثاني: الأنظمة الملكية المعاصرة.

الفرع الأول: تحالف إقليم الكومنولث.

الفرع الثاني: ممالك دستورية أوروبية.

الفرع الثالث: الممالك العربية والإسلامية.

#### المطلب الثالث: أنواع الحكم الملكي.

الفرع الأول: الحكم الملكي المطلق (الملكية المطلقة).

أولاً: نشأة وتطور الملكية المطلقة.

ثانياً: الملكيات المطلقة الموجودة حالياً.

ثالثاً: نقد الملكية المطلقة.

الفرع الثاني: حكم الملكية الدستورية.

أولاً: نشأة وتطور الملكية الدستورية.

ثانياً: التمييز بين بعض الأنظمة الملكية الدستورية.

#### المطلب الرابع: تقييم النظام الملكي.

الفرع الأول: مزايا النظام الملكي

الفرع الثاني: عيوب النظام الملكي.

#### المبحث الثاني: النظام الجمهوري.

#### المطلب الأول: ماهية النظام الجمهوري.

الفرع الأول: مفهوم النظام الجمهوري

أولاً: تعريف الجمهورية:

ثانياً: تداخل مفهوم الجمهورية مع الملكية.

الفرع الثاني: نشأة وتطور النظام الجمهوري.

#### المطلب الثاني: أنواع النظام الجمهوري.

الفرع الأول: الأنظمة الجمهورية

أولاً: النظام الرئاسي.

ثانياً: النظام شبه الرئاسي.

ثالثاً: المجلس الرئاسي.

الفرع الثالث: تقييم النظام الجمهوري

أولاً: مزايا النظام الجمهوري.

ثانياً: عيوب النظام الجمهوري.

## الفصل الثالث: معايير تصنيف نظم الحكم حسب معيار رئاسة الدولة

### المبحث الأول: النظام الملكي

النظام الملكي هو شكل من أشكال الحكم، يكون فيه الملك حاكماً للمملكة حتى الموت أو التنازل عن العرش.

يعود أصل كلمة ملك إلى اللغة اللاتينية القديمة، التي ترجع بأصلها إلى اللغة اليونانية القديمة. وتعني باللغة اليونانية القديمة، الحاكم الوحيد.

ولكن - حالياً - تشير كلمة ملك إلى نظام الحكم الوراثي، فالملكيات المنتخبة التي تعتمد في نظامها على الانتخاب الشعبي نادرة وقليلة جداً.

### المطلب الأول: نشأة وتطور النظام الملكي.

أول من استخدم المصطلح اليوناني (μοναρχία) والذي يُقصد به الملكية، هو المؤرخ اليوناني القديم "هيرودوت". كما أشار أيضاً المؤرخ اليوناني "بوليبوس" في كتاباته إلى ثلاثة أنواع من الحكومات، وهي: السوية الحميدة "الملكية"، والأرستقراطية، والديمقراطية، والتي تعارض ثلاثة أنواع أخرى من الحكومات، وهي: الخبيثة الفاسدة "الطغانية"، والأوليغاركية، والذهماء أو الاستبدادية.

وغالبا ما تم تعريف "سيد الحكومة الملكية"، في العصور القديمة على أنه ملك أو حاكم، أو ما يقابل تلك المصطلحات في اللغات القديمة، والتي تختلف باختلاف الشعوب والتقاليد، فقد استخدم اليونانيون القدماء اسم أركون، أو باسيلوس، أو طاغية، وذلك في الحكومات الاستبدادية.

امتلك الملك في العصور القديمة بعض الهالات والوظائف القدسية، المرتبطة بالتضحية وتقديم القرابين، حتى إن بعض الشعوب اعتبرت الملوك أنفسهم من نسل الآلهة، وانتشرت تلك المعتقدات في مصر القديمة، وبلاد ما بين النهرين، والديانات الهندو-أوروبية.

وفي العصور الوسطى-المسيحية- ارتبط الأباطرة الرومان ببعض الجوانب المقدسة للديانة المسيحية؛ وذلك باعتبارهم حماة للدين المسيحي، فاستمدوا من الملوك الجرمان مفهوم "الحق الإلهي للملوك". وفي العصور الحديثة اعتبر ملوك اليابان ونيبال أنفسهم آلهة حية.

وقد اعتبر المؤرخ اليوناني الشهير "بوليبوس"، الحكومة الملكية عنصر أساسي مكون للجمهورية، على الرغم من أن الملكية القديمة تعارض الجمهورية في الكثير من مبادئها، إذ تتمركز السلطة التنفيذية للدولة في يد المواطنين الأحرار وممثلهم وجمعياتهم المستقلة.

وقد أُلغيت في العصور القديمة بعض الحكومات الملكية، في روما القديمة وتأسست الجمهورية الرومانية عام 509 ق. م، والأمر نفسه في أثينا حيث تأسست الديمقراطية الأثينية عام 500 ق. م.

بينما في العصور الجرمانية القديمة، اكتسب الملك هالة مُقدسة، فكان يتم انتخابه من بين أفراد العائلة الملكية المؤهلين للحكم من قبل بعض القبائل، بينما كانت تُصدق عليه قبائل أخرى دون انتخاب.

وقد راجعت هذه النظم الجمهورية أو الديمقراطية السابق الإشارة إليها خلال العصور الوسطى الأوروبية، ولكنها ظلت موجودة بشكل ناجح في بعض التحالفات الإقليمية مثل: تحالف الكومنولث الأيسلندي، ومجلس الكانتون السويسري، والبلديات القروسطية

فيما نشطت الحركة البرلمانية والأفكار المُعادية لسياسات الحكومة الملكية مرة أخرى، وذلك عن طريق البرلمان الإنجليزي الذي اطاح بالحكومة الملكية- ولو مؤقتًا- وذلك عام 1649م، وتلتها الثورة الأمريكية عام 1776م، ثم الثورة الفرنسية عام 1789م.

تختلف قوة السلطة الحاكمة للملك من حيث نوع الملكية، فهناك عدة صور للنظام الملكي:

ملكية رمزية متمثلة في الملكية الجمهورية.

ملكية مُقيّدة متمثلة في الملكية الدستورية.

ملكية مُستبدة متمثلة في الملكية المطلقة.

وفي معظم الأحيان تكون الملكية بالوراثة، ولكن قد تعتمد أنواع من الممالك في اختيار ملكها على أساس الانتخاب، وتعلن عن ملكيته بنفسها.

وعلى الرغم من أن الحكومة الأرستقراطية والتي تعرف بحكومة النبلاء، ليست مرتبطة بشكل أصيل بالملكية، فهي مجموعة من الأشخاص الذين يختارون من بينهم ملكًا ليتولى زمام السلطة.

ويُمكن أن يكون للحكومة الملكية كيان سياسي مُحدد، سواء كحكومة ملكية فيدرالية، أو كمملكة مركزية عن طريق تحالفات شخصية بين الملوك وبعضها، أو كمملكة خاضعة لقوة أكبر منها كإمبراطورية. ويُعلن عن سلطات وقوانين الحكومة الملكية، ويتم الاعتراف بها من خلال عدة أوجه، كالشارات التي يحصل عليها الملك، والألقاب الملكية التي يظفر بها.

ويُمكن أن يحمل الملوك ألقابًا مختلفة، مثل: الملك أو الملكة أو الإمبراطور أو خان أو الخليفة أو القيصر أو السلطان، كما يمكن ربط تلك الألقاب بأقاليم جغرافية، مثل: إمبراطور اليابان، أو تُربط بالشعوب مثل: ملك البلجيكين.

وهناك عدة أشكال مختلفة لنظام الحكم الملكي:

نظام الحكم الملكي المطلق.

نظام الحكم الملكي المقيد أو الدستوري.

نظام الحكم الملكي الوراثي.

نظام الحكم الملكي الانتخابي (بولندا).

### الفرع الثاني: تعريف النظام الملكي.

النظام الملكي هو نظام حكم يستند إلى الحكم الفردي للملك أو الملكة، ويتم توريث السلطة من جيل إلى آخر في إطار الأسرة المالكة يتمتع الملك أو الملكة بصلاحيات شخصية وسيادية تشمل صلاحية اتخاذ القرارات السياسية والتشريعية والتنفيذية.

يختلف نظام الحكم الملكي من بلد لآخر، وقد يتضمن توزيع السلطة بين الملك وهيئات أخرى مثل البرلمان أو مجلس الوزراء. في بعض الأحيان، يكون دور الملك أو الملكة أكثر تمثيلية ورمزية، في حين يتولى مؤسسات أخرى مهام الحكم الفعلي.

فالنظام الملكي كنظام سياسي يستند إلى سيادة أو حكم شخص واحد، وبالتالي ينطبق النظام الملكي على الدول التي يكون فيها الملك هو السلطة العليا ويعمل كرئيس للدولة، ولكن يحصل على هذا المنصب بالوراثة، حيث تسمح معظم النظم الملكية بخلافة الذكور فقط عادة من الأب إلى الابن الوريث.

### المطلب الثاني: الأنظمة الملكية المعاصرة.

يمكننا أن نقسم الأنظمة الملكية الحالية إلى عدة مجموعات رئيسية، وهي:

#### الفرع الأول: تحالف إقليم الكومنولث.

نشأ هذا التحالف من الإمبراطورية البريطانية بعد تفككها لعدة دول، لكل منها سيادة مستقلة، فيما تظل الملكة إليزابيث الثانية الملكة الحاكمة لتلك البلاد.

ويضم هذا التحالف ست عشرة دولة وإقليمًا، وهي: أنتيغوا وباربودا، أستراليا، باهاماس، باربادوس، بليز، كندا، غرينادا، جاميكا، نيوزيلندا، بابوا غينيا الجديدة، سانت كيتيس ونفيس، سانت لوسيا، سانت فينسنت والغرينادين، جزر سليمان، توفالو، المملكة المتحدة الإنجليزية، وإيرلندا الشمالية.

وتعتبر هذه الملكية خير مثال على الملكية الدستورية، إذ تتحدد سلطات الملكة وفقا للدستور، وغالبا ما يكون دورها شرفيًا كمثل في الاحتفالات والمناسبات.

والملكة هي رئيسة الكنيسة "الإنجليكانية الإنجليزية"، الرسمية بالمملكة المتحدة، لكن باقي دول

التحالف لا تملك كنيسة رسمية خاصة بها.

#### الفرع الثاني: ممالك دستورية أوروبية

توجد بعض الدول الأوروبية التي تتمتع بحكم دستوري في ظل وجود الملك ذو الدور الشرفي المحدود، وهي: إمارة أندورا، مملكة بلجيكا، مملكة الدنمارك، دوقية لوكسمبورغ الكبرى، مملكة هولندا، مملكة النرويج، مملكة إسبانيا، مملكة السويد

فيما تُعد "أندورا"، حكومة ملكية فريدة من نوعها بين كل الحكومات الملكية القائمة، حيث يشارك في حكمها رئيس فرنسا، وأسقف أبرشية "أورغل".

وبناء على هذا، تتمتع "أندورا"، بشروط ملكية فريدة، إذ لا يوجد أمير لها من أصل أندوري، ويُنتخب الأمير بواسطة شعب آخر غير شعب أندورا وهو الشعب الفرنسي؛ لأن الشعب الأندوري لا يملك حق التصويت في أي انتخابات، ويُعين أسقف أبرشية أورغل بواسطة بابا الفاتيكان. ممالك أوروبية، للملك فيها صلاحيات كبيرة:

توجد ممالك دستورية ولكن يحتفظ فيها الملك بصلاحيات دستورية كبيرة، وذلك مثل: مملكة ليختنشتاين، وإمارة موناكو. حيث أعطى استفتاء أجري عام 2003، أمير ليختنشتاين سلطة الاعتراض على أي قانون يُصدره البرلمان.

ويمكن للأمير تعيين أو فصل أي عضو برلماني أو أي موظف حكومي، وبالرغم من ذلك فملكه ليست مطلقة، ويمكن للشعب إجراء استفتاء لعزل الأمير.

فيما يتمتع أمير موناكو بسلطات أقل من نظيره في ليختنشتاين، ولا يمكنه فصل أو تعيين أي عضو برلماني أو موظف حكومي من منصبه، ولكن يُمكنه انتخاب رئيس الوزراء، ومستشاريه، والقضاة. **الفرع الثالث: الممالك العربية والإسلامية.**

تضم الممالك العربية والإسلامية كلا من: المملكة الأردنية الهاشمية، بروناي، مملكة البحرين، الكويت، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، المملكة المغربية. ولدى رئيس الإمارات سلطات أكبر من نظيره في تحالف الكومنولث، بينما يتمتع سلطان بروناي، وسلطان عمان، وملك السعودية بسلطات مطلقة.

ويتمتع الأمير في الكويت والبحرين بسلطة قوية وكبيرة، مع وجود هيئات تمثيلية أخرى لها أدوار ضئيلة.

وتعتبر الملكيات في كلا من: الأردن، وماليزيا، والمغرب ملكيات دستورية، مع العلم أن ملوكها يتمتعون بسلطات أكبر من نظرائهم في الممالك الدستورية الأوروبية.

### **المطلب الثالث: أنواع الحكم الملكي**

#### **الفرع الأول: الحكم الملكي المطلق (الملكية المطلقة).**

الملكية المطلقة هي أحد أشكال الحكومة، والحكم المطلق يكون بيد فرد حاكم قد يكون إمبراطور أو ملك أو سلطان أو أمير، له سلطة مطلقة على كافة جوانب حياة رعاياه.

ورغم أن بعض السلطات الدينية قد تكون قادرة على تقييد بعض أفعال الملك، إلا أنه في الملكية المطلقة ليس ثمة دستور أو ردع قانوني للحد من سطوة الملك. فقد كان الحق الإلهي للملوك هو التبرير اللاهوتي للحكم المطلق.

والملك المطلق لديه تحكم كامل بأفراد الشعب وبالأرض، بما فيهم الأرستوقراطيين أنفسهم بل وأحيانا رجال الدين أيضا. ولكن بسبب الضغوط المستمرة من قبل الأرستقراطيين أو رجال الدين، اضطر هؤلاء الملوك للتقليل من سطوتهم.

ومن ثم تم تأسيس برلمانات أو مجالس شورى رمزية أو صورية، بالإضافة إلى منشآت حكومية خاضعة للاستمرار أو عدمه حسب إرادة الملك.

وقد نشأت فكرت الحاكم المطلق من فكرة الإله، ثم التفويض الإلهي، ثم العناية الإلهية، ثم القوة والقهر، وحتى الفكرة الانتخابية هي تغلب عددي.

وقد يقاد التصويت بالتضليل والحكم الإلهي الذي يصدر بالفتاوى أو الأمر الديني، وقد يشتري بالمال أو غيره، وبذلك يتحول إلى شكل مفرغ لعدم ضمانة التمثيل الحقيقي للإرادة وتعود الأمور إلى جدليتها الأولى، والملكية المطلقة (عدم وجود قيد) هذا يصعب وجوده واقعا في التاريخ الحديث.

### أولا: نشأة وتطور الملكية المطلقة.

يعتبر انهيار الديمقراطية في روما القديمة، هو بداية نظام الحكم الملكي المطلق. ويعتبر لويس الرابع عشر ملك فرنسا أهم الأمثلة على الملكية المطلقة في أوروبا، وتُلخص مقولته "أنا الدولة" المبدأ الأساسي للملكية المطلقة (أن تكون السيادة بيد فرد واحد). ورغم بذخه، إلا أنه حكم فرنسا لمدة طويلة، وبعض المؤرخين يعتبرونه ملكا مطلقا ناجحا.

كان قيصر روسيا يعد ملكا مطلقا، وذلك حتى عام 1905، فقد قلل "بيتر الأكبر"، من نفوذ النبلاء وعزز القوة المركزية للقيصر، وأسس بيروقراطية ودولة بوليسية (حكم استبدادي)، وهو ما عرف لاحقا باستبدادية القيصر، ورغم أن "الإسكندر الثاني" سعى لبعض الإصلاحات وأسس نظام قضائي مستقل، لكن لم تحظر روسيا بدستور حتى ثورة 1905.

وقد كان الحق الإلهي للملوك هو التبرير اللاهوتي للحكم المطلق. إذ أن العديد من الملوك الأوروبيين، أمثال قياصر روسيا، زعموا أنهم يملكون سطوة أوتوقراطية عليا بسبب الحق الإلهي، وأن رعاياهم لا يملكون الحق للحد من نفوذهم.

وقد حاول جيمس الأول وتشارلز الأول، ملوك إنجلترا، ان يستوردوا هذا المبدأ. لكن نمت المخاوف بأن تشارلز الأول بصدد تأسيس حكم استبدادي، وتمخضت تلك المخاوف باندلاع الحرب الأهلية الإنجليزية. وفي مستهل القرن التاسع عشر، أضحى مبدأ الحق الإلهي فكرة مهجورة في أغلبية بلدان العالم الغربي، باستثناء روسيا.

### ثانيا: الملكيات المطلقة الموجودة حاليا.

تضاءلت فكرة الملكية المطلقة بشكل كبير بعد الثورة الفرنسية، التي روجت لنظريات تدعو إلى إقامة حكومة مبنية على أساس السيادة الشعبية والسلطة التشريعية.

كانت دولة "المغرب" إلى وقت قريب تحت سطوة الملكيات المطلقة، إلا أنها اتجهت نحو الملكية الدستورية، كما اتجهت الحكومة في "بوتان"، إلى التحول من الملكية المطلقة إلى الملكية الدستورية وذلك في 2003.

فيما تأرجحت "نيبال" ما بين الحكم الدستوري والحكم المباشر بعد الحرب النيبالية الأهلية، ومذبحة نيبال الملكية عام 2001، وتم إسقاط الملكية النيبالية في 2008.

ومن أهم الأمثلة على الملكية المطلقة، الإمارات العربية المتحدة، بروناي، سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية، سوازيلاند، قطر، الفاتيكان.

نقد الملكية المطلقة:

تعرّضت الملكيات المطلقة ومبادئ تكريس الحقّ الإلهي للملوك إلى انتقادات حادّة بداية من القرن الثامن عشر، وبزوغ فجر "عصر التنوير".

وقد أدّت هذه الانتقادات إلى إلغاء الملكية في فرنسا في عام 1792، وذلك خلال الثورة الفرنسية، وأيضا إثر قيام الثورة الأمريكية عام 1776، واستقلال الولايات المتحدة من نير الملكية البريطانية.

وهكذا استطاعت بعض البلدان أن تلغي الأنظمة الملكيّة وأن تستبدلها بأنظمة جمهورية، بينما غيرت بلدان أخرى أنظمتها الملكية المطلقة بأنظمة ملكية دستورية مقيدة.

وتعتمد الملكية المطلقة على مدى تركيز السلطة وتوزيعها أو تخويلها، وقد يكون الحاكم مستبدا، وقد يكون صالحا حكيما راعيا لمصالح شعبه. فهناك من يرون في الحاكم القوي صاحب السلطة المطلقة أنه هو الأصلح لحماية شعبه ولتسيير شؤون البلاد والتخلص من الفوضى، والعقلانية دائما تختار حاكما بأي حال، بدلا من شرور الفوضى على أساس اختيار أهون الشرين.

حيث يرى المفكر "هوبز"، في الملكية المطلقة الخير والصلاح ودافع عن الملك المطلق، ولكن في العموم لا يميل المفكرون إلى هذا الرأي. إلا في حالة كون المحكومين قد بلغوا من الشرور والفوضى نتيجة لأفكار فوضوية وهدامة، عادة ما يبئها الأعداء ويتلقاها الجهال والأغبياء، ويكون الحاكم قد نشأ في بيئة صالحة ولديه بُعد النظر فيمكن قبول ذلك.

#### الفرع الثاني: الملكية الدستورية.

والتي تعرف أيضا باسم نظام "ملكي برلماني"، وهو نظام يحكم فيه الملك وفق سلطات يحددها الدستور، وهو عكس نظام الملكية المطلقة.

حيث يكون رئيس الدولة الأعلى في هذه الحالة، ملكا يتولى الحكم عن طريق الوراثة، ولكن الشعب هنا يكون صاحب السلطة، وتكون له وحده السيادة، ولا يكون للملك السيادة ولا حتى أيّ جزء منها، ولا يمارس أية سلطة فعلية، إنما تتركز السلطة الفعلية في أيدي الهيئة المنتخبة من الشعب صاحب السلطان الأصيل.

ويلاحظ أن "النظام السياسي البرلماني"، هو المجال الأصيل لتطبيق نظام الملكية الدستورية.

ويعتبر النظام الملكي الدستوري أو "الملكية المحدودة" هو شكل من أشكال الحكم المنشأ بموجب النظام الدستوري، الذي يقر انتخاب أو وراثية الملك بوصفه رئيسا للدولة، بدلا من الملكية المطلقة، حيث العاهل فيها هو المصدر الوحيد للسلطة السياسية.

ومعظم الملكيات الدستورية تتخذ شكلا برلمانيا، مثل: المملكة المتحدة، وكندا، وإسبانيا، واليابان، حيث إن العاهل يمكن اعتباره رئيس الدولة، ولكن رئيس الوزراء يستمد القوة من الانتخابات، وهو رئيس الحكومة.

رغم أن معظم الملكيات الدستورية الحالية هي ديمقراطية، أي ملكيات دستورية ديمقراطية، إلا أن هذا لم يكن دائما تاريخيا على هذا الحال.

فقد كانت هناك ملكيات تعايشت مع الدساتير التي كانت فاشية أو شبه فاشية، كما كان الحال في إيطاليا، واليابان، وإسبانيا، أو مع الأنظمة العسكرية الطاغية، كما هو الحال الآن في تايلندا. بينما الحكم الملكي في إسبانيا هو الحكم الملكي الدستوري المثالي، والاكثر تجسيدا للديمقراطية. وفي الشكل النموذجي للملكية الدستورية في أوروبا، فإن الملك لم يعد شخصا يحدد السياسة العامة للدولة أو يختار القادة السياسيين.

وقد عرف "توماس ماكولي"، الملك في ظل الملكية الدستورية: "بأنه ملك دستوريا - أي أنه ذات سيادة- فهو الذي يحكم ولكن لا يحكم". وهو يمثل رمزا واضحا للوحدة الوطنية، ويخول له حل البرلمان أو إعطاء الموافقة الملكية للتشريع. مع العلم بأن ممارسة هذه الصلاحيات تتم وفقا للمبادئ الدستورية سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة مثل: بريطانيا.

#### أولا: نشأة وتطور الملكية الدستورية.

بالعودة إلى العصور القديمة كان أقدم نظام دستوري ملكي يؤرخ له كان عند الحثيين. كان لشعب الأناضول القديمة التي عاشت خلال العصر البرونزي، إذ كان هناك تقاسم السلطة مع جمعية. وكانت أحدث البلاد في الانتقال من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية بوتان، بين عامي 2007، 2008 وطبقت الملكية في إنجلترا والمملكة المتحدة عقب الثورة المجيدة 1688، حيث تحولت إلى ملكية دستورية مقيدة بالقوانين، مثل: قانون الحقوق 1689، وقانون التسوية الملكية 1701.

ويعتبر الدستور البولندي الصادر سنة 1791، هو أول دستور يشكل حكومة ملكية دستورية، وكان ذلك هو الدستور الثاني في العالم، بعد أول دستور جمهوري في الولايات المتحدة.

كما وقعت الملكية الدستورية لفترة وجيزة في السنوات الأولى للثورة الفرنسية، إذ يعتبر نابليون بونابرت الملك الأول، الذي يعلن نفسه باعتباره تجسيدا للأمة، بدلا من أن يكون الحاكم المعين إلهيا.

وجدير بالذكر أن تصور الفيلسوف الألماني "هيجل"، عن ملك دستوري بصلاحيات محدودة جدا، والذي تتمثل مهمته في تجسيد الطابع الوطني وتوفير الاستمرارية الدستورية في أوقات الطوارئ، انعكس في تطوير الملكيات الدستورية في أوروبا واليابان.

ومن أمثلة الملكيات الدستورية المعاصرة : أستراليا، البهاما، بربادوس، بلجيكا، بليز، بوتان، كمبوديا، كندا، الدنمارك، غرينادا، جاميكا، اليابان، الأردن، ليختنشتاين، لسوتو، لوكسمبورغ، ماليزيا، موناكو، المغرب، نيوزيلندا، هولندا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، سانت فنسنت والجرينادينز، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، تايلند، توفالو، والمملكة المتحدة.

### ثانيا: التمييز بين بعض الأنظمة الملكية الدستورية.

من المعلوم أن الملكية الدستورية تختلف عن الملكية المطلقة التي يكون للعاهل فيها سلطة مطلقة، أما بالنسبة للملكية الدستورية فإنها تمارس صلاحياتها وسلطاتها ضمن الحدود المنصوص عليها في الإطار القانوني الدستوري.

ومن هنا تتراوح الملكيات الدستورية من دول يمنح الدستور صلاحيات كبيرة للملك (مثل المغرب)، لدول يحتفظ فيها الملك بعدد قليل جدا من السلطات الرسمية (مثل: السويد والدنمارك). وقد حدد المنظر السياسي البريطاني "والتر باجيت" ثلاثة حقوق سياسية للعاهل في ظل الملكية الدستورية، وهي: الحق في أن يستشار، والحق في تشجيع، والحق في تحذير. ورغم ذلك هناك العديد من الملكيات الدستورية ما زالت تحتفظ بسلطات كبيرة أو نفوذ سياسي، ويمكن أن تلعب دورا سياسيا هاما.

وتعتبر الكويت ملكية دستورية فهي امارة يحكمها امير، لكنها تختلف عن دول مماثلة أخرى، ففي الكويت نجد البرلمان له دور قوي، بحيث يصوت على تنصيب الامير وعلى عزلة. بينما يأخذ نظام الحكم في الإمارات العربية المتحدة بالملكية الدستورية بجانب النظام الرئاسي. أما بالنسبة للمغرب يلقب الملك بأمر المؤمنين ويعتبر الممثل الأسمى للأمة. وينتقل عرش المغرب وحقوقه الدستورية بالوراثة.

وبالنسبة للمملكة الأردنية فإن نظام الحكم فيها ملكي دستوري.

وهناك ثلاثة عوامل تميز بعض الملكيات الدستورية، مثل المملكة المتحدة..

**أولها: الامتياز الملكي:** الذي بموجبه الملك يمارس السلطة في ظل ظروف معينة محدودة جدا، **وثانيهما: الحصانة السيادية:** التي بموجبها الملك قد يفعل أي خطأ وفقا للقانون، لأنه بدلا من ذلك تعتبر الحكومة مسؤولة عنه، **وثالثا:** فإن الملك لا يخضع لنفس الضرائب مثل معظم المواطنين.

ومن الامتيازات الأخرى على سبيل المثال: أن السلطة التنفيذية والقضائية والشرطة والقوات المسلحة يدينون بالولاء لولي العهد.

واليوم نجد أن معظم الملكيات الدستورية خاصة في بلدان أوروبا الغربية، بما في ذلك المملكة المتحدة، هولندا، بلجيكا، النرويج، الدنمارك، إسبانيا، لوكسمبورغ، موناكو وليختنشتاين والسويد. هي ملكيات دستورية، وفي آسيا: اليابان وتايلاند.

وفي جميع الحالات- تقريبا- الملك لا يزال الرئيس التنفيذي الاسمي، عدلت عدد قليل من الممالك وأبرزها اليابان والسويد فقط دساتيرها بحيث الملك لم يعد حتى الرئيس التنفيذي الاسمي.

### **المطلب الرابع: تقييم النظام الملكي.**

#### **الفرع الأول: أهم مزايا النظام الملكي.**

- يؤمن النظام الملكي القوة ويحقق الوحدة في الإدارة والسياسة والحكم، حيث تحقق الملكية نوعا من الاستقرار، بالتالي تتجنب الاهتزازات السياسية والاقتصادية العنيفة، التي يمكن أن تؤثر على البلاد في الأنظمة الجمهورية مع اقتراب موعد انتخاب رئيس الدولة.

- وضع الملك الأعلى فوق الأحزاب وفوق باقي سلطات الدولة، خاصة فوق البرلمان والحكومة، حيث يمكنه من لعب دور الحوكمة بين جميع هذه الهيئات والسلطات المتنافسة، والتوفيق بينها من أجل تحقيق الجمهور. حيث يمنع وقوع تصادم بين الأحزاب إذ أن الملك يحكم حياديا لفائدة الجميع دون تحيز لحزب أو فئة.

- تلعب شخصية الملك دورا مهما في نطاق العلاقات الدولية، حيث يمكن أن تكسب لبلاده المزيد من الاحترام والمصالح، بفضل الصداقات التي يقيمها مع ملوك ورؤساء الدول الأخرى. كما يحافظ على تقاليد البلاد التاريخية، ويعمل كرابطة للوحدة.

#### **الفرع الثاني: أهم عيوب النظام الملكي.**

- لا يوجد ضمان أن يكون الوريث للحكم قادرا على الحكم.
- سعي الملوك لتأمين مصالحهم دوما، ومصالح حاشيتهم بدلا من المصلحة العليا للجميع.
- لا يوجد ضمان لعدم خرق الملك للقوانين لمصلحته الشخصية الخاصة.
- لا يصلح لشعب متمدن وصل إلى درجة الإحساس بالمسئولية.
- المصاريف الباهظة للبلاد الملكي على حساب عامة للشعب.

### **المبحث الثاني: النظام الجمهوري.**

#### **المطلب الأول: ماهية النظام الجمهوري.**

هو نظام حكم يتم اختيار الحاكم فيه ويسمى- عادة- رئيس الجمهورية، من قبل الشعب بشكل مباشر كما هو الحال في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ومصر وتركيا، أو من قبل البرلمان المنتخب من الشعب كما هو الحال في النظام العراقي.

ومن ثم يتميز النظام الجمهوري بوصول رئيس الجمهورية للحكم بالانتخابات حسب دستور الدولة، حيث يتم تحديد فترة ولايته. وقد يصل للحكم عبر الاستفتاء الشعبي.

وقد تتنوع تفاصيل تنظيم الحكم الجمهوري بشكل كبير. ويستخدم مصطلح جمهورية بشكل عام للإشارة للدولة التي تعتمد فيها القوة السياسية للدولة على الموافقة- التي تكون إسمية- للشعب المحكوم.

## الفرع الأول: مفهوم النظام الجمهوري

### أولاً: تعريف الجمهورية.

الجمهورية هي كلمة لاتينية الأصل ذات مقطعين (Re) وتعني (شيء) و (public) وتعني (عام) ومن ثم يصبح معناها (الشيء العام). أي إنها أسلوب الحكم الذي يقوم على مشاركة مجموع المواطنين. والجمهورية نظام من أنظمة الحكم الأقرب للديمقراطية، إذ يقوم على مبدأ سيادة الشعب وحرية في اختيار حكامه، ومشاركته الواسعة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

### ثانياً: تداخل مفهوم الجمهورية مع الملكية.

تعرف الجمهورية: "بأنها دولة أو بلد يقودها أناس لا يبنون قوتهم السياسية على أي مبدأ أو قوة خارج سيطرة أو إرادة سكان تلك الدولة أو البلد".

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا التداخل والتقاطع بين مفهوم الجمهورية والملكية بشكل واضح، إذ أن دولاً قد تصنف كدول ذات نظام حكم ملكي، ولكن يمكن أن يكون لها العديد من الصفات المميزة للجمهوريات.

فالقوة السياسية للملك قد تكون معدومة، ويكون محدوداً بوظيفة شعائرية احتفالية بحتة، أو يمكن أن يمتد دور الشعب إلى حد إمكانهم تغيير ملكهم.

وبالتالي فإن الافتراض الذي يفترض عادة بعدم تداخل وتقاطع الملكية مع الجمهورية، كأشكال للحكم لا يجوز أن يؤخذ بشكل حرفي، فهو يعتمد وبشكل كبير على الظروف.

### الفرع الثاني: نشأة وتطور النظام الجمهوري.

نشأ وتطور مصطلح "الجمهورية"، في عصور اليونان وروما القديمة- كما ذكر أرسطو- لكن ثبت وجود تاريخ طويل للدول ذات الدساتير المتنوعة، ليس فقط في اليونان بل في الشرق الأوسط أيضاً. وذلك بعد الفترة الكلاسيكية، وخلال القرون الوسطى، حيث نشأت العديد من المدن ذات السيادة، مثل: مدينة البندقية.

وقد وجدت الجمهورية أولاً في المدن اليونانية، تعبيراً عن الإرادة الشعبية العامة في وقت كانت تسود فيه الملكية، ثم انتقلت إلى روما حيث راجت فيها أفكار مؤيدة للجمهورية في مواجهة الحكم الشخصي للملوك والأباطرة.

وكان من رواد هذه الأفكار المؤيدة للجمهورية: "تيتوس، وليفوس، وبلوتارك"، والتي أكدت على أهمية حرية الإنسان، وحق المواطنين في إدارة شؤونهم من خلال الاشتراك في الحكم، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

ويختلف المؤرخون بالنسبة لتحول الجمهورية الرومانية إلى إمبراطورية رومانية، متى وكيف حدث هذا التحول. ويعود سبب هذا الخلاف إلى أن الأباطرة الرومان الأوائل، أعطوا سلطة رئاسة الدولة تدريجياً ضمن نظام حكومي لم يختلف كثيراً عن ذلك الذي كان في الجمهورية الرومانية.

يطلق على رأس الدولة في معظم الجمهوريات الحديثة "رئيس". ويتم تعيين رئيس الدولة من خلال الانتخابات التي غالبا ما تكون: انتخابات غير مباشرة.

حيث يقوم البرلمان المنتخب من قبل الشعب باختيار رئيس الدولة. ويكون عادة فترة حكم الرئيس من (4-6) سنوات، وفي بعض البلدان يحدد الدستور عدد الدورات التي يُسمح فيها لذات الشخص بأن يُنتخب كرئيس.

### **المطلب الثاني: أنواع النظام الجمهوري.**

#### **الفرع الأول: النظام الرئاسي.**

يكون النظام رئاسيا إذا كان رئيس الجمهورية هو ذاته رئيس الحكومة، ومن هنا يسمى هذا النظام بالنظام الرئاسي، ومثال ذلك: الولايات الأمريكية المتحدة.

#### **الفرع الثاني: النظام شبه الرئاسي.**

يكون رئيس الدولة في الأنظمة شبه الرئاسية، ليس ذاته رئيس الحكومة، وفي تلك الحالة يُطلق على رئيس الحكومة اسم "رئيس الوزراء".

فإذا كان للرئيس مهام محددة، مثل: أن يكون دوره استشاري في تشكيل الحكومة بعد الانتخابات، فإن ذلك يجعل من دور الرئيس دورا شكليا (تكلفي واحتقالي). بينما يكون رئيس الوزراء مسؤولا عن الإدارة السياسية والحكومة المركزية.

#### **الفرع الثالث: المجلس الرئاسي.**

هناك في بعض الدول، مثل: سويسرا، وسان مارينو، لا يكون رأس الدولة فردا واحدا، ولكن يكون عبارة عن مجلس أو لجنة مكونة من عدة أشخاص يشغلون ذلك المنصب.

فقد كان للجمهورية الرومانية مستشاران، يعينان لمدة سنة من قبل مجلس الشيوخ. وخلال ذلك العام من الاستشارية، يكون كل من المستشاران راسا للدولة بشكل دوري ولمدة شهر.

وبالتالي يتبادل المستشاران منصبي المستشار في موقع السلطة، والمستشار غير الحاكم يقوم ببعض المراقبة على عمل المستشار الذي في موقع السلطة خلال فترة دورتهما المشتركة.

#### **الفرع الثالث: تقييم النظام الجمهوري**

##### **أولا: مزايا النظام الجمهوري.**

يرى أنصار النظام الجمهوري أن هذا النظام مطابق لمبدأ السيادة الشعبية ويحقق الديمقراطية كما يمكن من اختيار أكفاء من الأشخاص لرئاسة الدولة وتسمح الانتخابات بمراقبتهم وعزلهم ويكون أساسا على مدى شتراك الشعب مع اختيار الحكام وعلى أساس طبيعة العلاقة بين السلطات العليا وهنا تكون الحكومات ذات طابع سياسي مثل الوم أ أو تكون ذات نظام برلماني مثل إيطاليا أو ذات نظام رئاسي أو مختلط مثل الجزائر وفرنسا

##### **ثانيا: عيوب النظام الجمهوري.**

تتمثل عيوب النظام فيما يلي

- يتم التمييز بين الأنظمة الملكية والجمهورية هو تمييز محدود الأهمية والمدى حيث تتضاءل عدد الأنظمة

- إن شكل الحكم لا أثر له على كيفية ممارسة الحكم فهناك أنظمة ملكية تحررية وديمقراطية  
- إن تعيين رئيس الجمهورية على مدى الحياة يحول الجمهورية عمليا إلى نظام ملكي كما أن الملك قد يكون منتخبا ولو في إطار دائرة ضيقة، وهذا قد يحدث في الجمهورية الأرستقراطية